

تمرّد الفصائل الجهادية في إدلب يجرج تركيا أمام روسيا

مناوشات بين هيئة تحرير الشام وقوات تركية تنذر بصدام

توتر بين هيئة تحرير الشام والقوات التركية في شمال غرب سوريا، على وقع محاولات الهيئة الدؤوية عرقلة الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين موسكو وأنقرة، وسط إمكانية أن يجد "الأخوة الحلفاء" أنفسهم في مواجهة بعضهم البعض بعد أن كانوا يقاتلون في ذات الخندق.

دمشق - قام الجيش التركي الأحد بفض اعتصام بالقوة على الطريق الدولي حلب اللاذقية المعروف بـ"أم 4"، في محافظة إدلب شمال غرب سوريا ما انجر عنه سقوط قتلى وجرحى، في ثاني مواجهة مع معتصمين يعتقد أنهم ينتمون إلى فصائل جهادية تعترض على تسير دوريات روسية تركية مشتركة على طول هذا الطريق.

وسبق وأن قام الجيش التركي في 13 من الشهر الجاري بفض اعتصام على ذلك الطريق، بيد أن المحتجين "المصريين" عادوا مجددا وأقاموا متاريس لمنع القوات الروسية من الدخول إلى المنطقة، الأمر الذي دفع أنقرة المحرجة أمام موسكو للحرك واستخدام الرصاص الحي لتفريق هؤلاء.

وقتل أربعة أشخاص وأصيب سبعة آخرون بجروح وتسمم بالغاز جراء إطلاق الجيش التركي الرصاص الحي والغازات المسيلة للدموع لفض الاعتصام الذي يطلق عليه باعتصام "الكرامة"، وسط تأكيد مصادر مختلفة بينها المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن المعتصمين ينتمون إلى حكومة الإنقاذ الواجهة السياسية لهيئة تحرير الشام التي تقودها جبهة فتح الشام (النصرة) سابقا قبل إعلان فك ارتباطها التنظيمي بالقيادة.

أنقرة تبدي على خلاف الاتفاق السابق الذي جرى في سبتمبر 2018 جدية كبيرة في التعاطي مع التوجسات الروسية

وقال عبدالعزیز زياد من تجمع اعتصام الكرامة الأحد "اقتحمت القوات التركية اعتصام الكرامة برفقة عدد كبير من عناصر الشرطة فجر اليوم بواسطة مدرعات وجرافات واليات ثقيلة قرب بلدة النيرب في ريف إدلب الشمالي الشرقي قرب مدينة سراقب لطرد المعتصمين بالقوة". وأكد زياد "حاول ضباط من الجيش التركي والشرطة

وهذه المرة الأولى التي يحدث فيها هكذا تصعيد بين هيئة تحرير الشام والقوات التركية، الأمر الذي ينذر بمواجهة غير مسبوقة خاصة مع تحول الهيئة إلى عيب ثقيل على أنقرة جراء وجود جزء كبير من عناصرها وقياداتها تعترض على الاتفاق التركي الروسي الذين يخشون أن يأتي على ما تبقى من نفوذهم في شمال غرب سوريا.

وتعتبر روسيا أن تحييد هيئة تحرير الشام والفصائل التي تدور في فلكها أولوية بالنسبة لها في شمال غرب



القوات التركية أمام تحدي إخضاع «الأصدقاء»

ردم فجوة الثقة مع موسكو، ومن هنا يأتي تدخلها الصارم حيال المعتصمين على الطريق الدولي أم 4. ويشير المحللون إلى أن تركيا عمدت على مدار الأسابيع الأخيرة إلى استقدام الآلاف من الجنود رغم التحديات التي يفرضها خطر وباء كورونا، في محاولة منها لفرض تنفيذ الاتفاق بالقوة إن اقتضى الأمر ذلك في حال استمر رفض الهيئة.

ومعلوم أن هناك حاليا انقسامًا في صفوف هيئة تحرير الشام حيث أن جزءًا منها من قياداتها يرون بضرورة عدم الثقة في الجانب التركي والتحرك للدفاع عن مركز نفوذهم حتى وإن اقتضى ذلك المواجهة مع تركيا، أما الشق البراغماتي فيفضل مسابرة تركيا.

وأشوق في 7 أبريل الجاري أحد كبار قادة الهيئة والعضو في مجلس الشورى التابع لها جمال الزينية المعروف

بـ"أبو مالك الطليعي"، وقال في بيان أصدره "لقد قررت الانفصال عن هيئة تحرير الشام بسبب عدم معرفتي ببعض سياسات المجموعة أو عدم قناعتني بها". والطليعي كان أمير جبهة النصرة في منطقة القلمون الغربية بالقرب من الحدود اللبنانية، قبل أن ينتقل مع أفراد مجموعته إلى محافظة إدلب في العام 2017 بعد اتفاق مع حزب الله اللبناني. ومرجع أن تشهد الأيام المقبلة المزيد من الانشقاقات في صلب الهيئة، والانتقال إلى جماعات أكثر راديكالية على غرار حراس الدين. وتم تصنيف هيئة تحرير الشام منظمته إرهابية من قبل مجلس الأمن الدولي في عام 2018، وقد تم فرض عقوبات دولية عليها.

ويعتبر "أبو مالك الطليعي" من أبرز قيادات جبهة النصرة في منطقة القلمون الغربية بالقرب من الحدود اللبنانية، قبل أن ينتقل مع أفراد مجموعته إلى محافظة إدلب في العام 2017 بعد اتفاق مع حزب الله اللبناني. ومرجع أن تشهد الأيام المقبلة المزيد من الانشقاقات في صلب الهيئة، والانتقال إلى جماعات أكثر راديكالية على غرار حراس الدين. وتم تصنيف هيئة تحرير الشام منظمته إرهابية من قبل مجلس الأمن الدولي في عام 2018، وقد تم فرض عقوبات دولية عليها.

ويعتبر "أبو مالك الطليعي" من أبرز قيادات جبهة النصرة في منطقة القلمون الغربية بالقرب من الحدود اللبنانية، قبل أن ينتقل مع أفراد مجموعته إلى محافظة إدلب في العام 2017 بعد اتفاق مع حزب الله اللبناني. ومرجع أن تشهد الأيام المقبلة المزيد من الانشقاقات في صلب الهيئة، والانتقال إلى جماعات أكثر راديكالية على غرار حراس الدين. وتم تصنيف هيئة تحرير الشام منظمته إرهابية من قبل مجلس الأمن الدولي في عام 2018، وقد تم فرض عقوبات دولية عليها.

سوريا، وكانت منحت الجيش السوري في أغسطس الماضي الضوء الأخضر للقيام بعملية عسكرية في المنطقة بعد ماطلة تركيا في الإيفاء بالتزاماتها التي قطعتها في اتفاق سوتشي 2018، ونجح الجيش خلالها في السيطرة على ريف حماة الشمالي وجزء كبير من ريف إدلب الجنوبي بما يشمل مدنا استراتيجية على غرار خان شيخون، قبل أن يتم التوصل إلى هدنة.

وفي ديسمبر الماضي استأنف الجيش السوري بغطاء روسي عملياته حيث اقتطع أجزاء مهمة من محافظة إدلب بينها مدن رئيسية على غرار مرة النعمان، فضلا عن السيطرة على جزء كبير من الطريقين الدوليين المعروفين بأم 4 وأم 5.

وكاد الأمر أن يتطور إلى مواجهة مباشرة مع تركيا التي زجت بالمئات من قواتها في المنطقة بذريعة حماية

المدنيين ونقاط المراقبة التي استحدثتها بموجب اتفاق سوتشي، قبل أن تضطر أنقرة إلى إعادة النظر في حساباتها في ظل عدم نجاحها في إقناع حلفائها في حلف شمال الأطلسي بدعمها عسكريا، وتساعد الانتقادات في الداخل نتيجة الحشائر البشرية التي تكثفتها. وأذعن أنقرة في مارس الماضي إلى طلبات روسيا ومن ضمنها إعادة إحياء الطريقين الدوليين، وسط حديث عن أن من بنود الاتفاق السرية تحجيم هيئة تحرير الشام، وهذا ما يفسر وفق المتابعين حالة الاستفزاز في صفوف الأخيرة ومحاولاتها إفشال الاتفاق من خلال عرقلة الدوريات الروسية التركية المشتركة.

ويقول محللون إن أنقرة تبدي على خلاف الاتفاق السابق الذي جرى في سبتمبر 2018 جدية كبيرة في التعاطي مع التوجسات الروسية، وفي مساعي

القيادة العسكريين، كما اجتمع برئيس الوزراء عبدالله حمدوك.

واتفق الطرفان خلال هذه المحادثات على ضبط الحدود ومحاربة الجرائم العابرة كما توصلوا إلى "تفاهم كامل ومستديم لتأمين الحدود المشتركة". ويقول محللون إن خروج البرهان السبب واتهامه لاديس أبابا بشكل مباشر بالاستيلاء على أراضٍ سودانية يشي بأن الأخيرة تراجعت عن التزاماتها في الاتفاق الذي جرى، وسط صعوبة التنبؤ بالخطوة القادمة للسودان لإجبار القوات الإثيوبية عن التراجع.

ويتنازع كل من السودان وإثيوبيا على "الشقفة الصغرى" الحدودية التي تنشط بها عصابات، وجرى التوصل العام الماضي إلى اتفاق بين الجانبين يقضي بتشديد بنية تحذية صلبة من جسر وطرق وإشياء مشاريع تنموية مشتركة في المنطقة وتوفير الحماية للمزارعين من كلا الدولتين بيد أن الاتفاق ظل حبرا على ورق.

وتتهم جهات سودانية إثيوبيا بمحاولة استغلال الفترة الانتقالية التي يمر بها البلد لوضع يدها على المنطقة التي تمتاز بخصوبة أراضيها. ويرى محللون أن ما يحدث من توتر على خط إثيوبيا السودان من شأنه أن يؤثر على التناغم الجاري بينهما في قضية سد النهضة، حيث يعيل موقف الخرطوم إلى أديس أبابا، ويعتبر المحللون أن تصاعد التوتر قد يشكل فرصة مهمة لمصر التي تعتبر المتضرر الرئيسي من السد في استدرج الخرطوم إلى وجهة نظرهما، وإن كانت الأخيرة سبق وشدت على أن موقفها نابع من المصلحة الوطنية وأنها "ليست كورسا ترقص على الموسيقى المصرية أو الإثيوبية".

الخرطوم - اتهم مجلس السيادة السوداني قوات إثيوبية بالاستيلاء على أرض سودانية، في موقف يعكس تدهور العلاقات الثنائية، وسط إمكانية كبيرة لأن يؤثر ذلك على القضايا الاستراتيجية التي تهتم البلدين ومن بينها سد النهضة.

وفي خطوة لافتة أعلن رئيس مجلس السيادة، الفريق أول عبدالفتاح البرهان، قيام قوات وميليشيات إثيوبية بالسيطرة على جانب كبير من أراضي السودان الواقعة على الحدود بين البلدين.

ويعد إعلان البرهان أول إقرار سوداني رسمي باحتلال قوات إثيوبية لأراضٍ زراعية تقع في منطقة الشقفة

بولاية القضارف الحدودية مع إثيوبيا شرقي البلاد. وقال البرهان، في مقابلة بثت على التلفزيون الرسمي، مساء السبت "هناك مشاكل قديمة، وقد رعاة مواشهم، ومزارعون فقدوا أراضيهم، وما كان من القوات المسلحة إلا حمايتهم، لأن الإثيوبيين فرضوا وجودهم في الأراضي". وكانت وسائل إعلام سودانية قد كشفت في بداية الشهر الجاري عن توغل الجيش الإثيوبي في منطقة شرق سندس بالشقفة الصغرى على مساحة تقدر بحوالي 55 ألف فدان وهي منطقة زراعية خصبة تعود إلى مزارعين سودانيين.

القضاء الإسرائيلي يضع يده على أموال الضرائب الفلسطينية

وتحرك منظمة تسمى "شورات هدين" (غير حكومية/مقرها تل أبيب) منذ سنوات دعاوى بحق الفلسطينيين، وقد طالبت المنظمة المذكورة من المحكمة باحتجاز أموال تبلغ قيمتها نحو 1.7 مليار شيكل (الدولار 3.52 مليار) من أموال المقاصة، كتعويضات بواقع 10 ملايين شيكل (2.84 مليون دولار) عن كل قتيل أو مصاب إسرائيلي.

المحكمة المركزية بالقدس أصدرت أمر احتجاز مؤقت لـ450 مليون شيكل من أموال السلطة الفلسطينية لدى إسرائيل

إلا أن المحكمة أصدرت حكما باحتجاز 450 مليون شيكل، والذي سبقه قرار باحتجاز 57 مليون شيكل (نحو 16.17 مليون دولار)، لم تحدد القضاة تاريخ صدوره.

وإيرادات المقاصة هي ضرائب تجبها إسرائيل نيابة عن وزارة المالية الفلسطينية، على السلع الواردة للأخيرة من الخارج، ويبلغ متوسطها الشهري نحو 188 مليون دولار، تقطع تل أبيب لصالحها منها 3 في المئة كاجرة جباية.

وفي فبراير 2019، قررت الحكومة الإسرائيلية خصم مبلغ 11.3 مليون دولار شهريا من عائدات الضرائب في محاولة للضغط على السلطة لوقف تحويل مستحقات عائلات المعتقلين والشهداء والجرحى.

تل أبيب - قررت محكمة إسرائيلية احتجاز 450 مليون شيكل (نحو 128 مليون دولار) من أموال الضرائب الفلسطينية (إيرادات المقاصة) لدى إسرائيل، في خطوة نددت بها السلطة الفلسطينية واعتبرتها "قرصنة وسرقة". وقالت قناة "كان" الرسمية الأحد إن المحكمة المركزية بالقدس أصدرت الجمعة بغياب الأطراف المعنية، أمر احتجاز مؤقت لـ450 مليون شيكل من أموال السلطة الفلسطينية لدى إسرائيل.

ولفتت إلى أن هذا القرار جاء على خلفية 15 دعوى قضائية قدمها العشرات من الإسرائيليين، أصيبوا أو قتل أفراد من عائلاتهم في عمليات فلسطينية مزعومة. واتخذ قرار المحكمة استكمالا لقرار سابق في يوليو الماضي، اعتبر السلطة الفلسطينية مسؤولة عن سلسلة من العمليات ضد إسرائيليين، بحسب المصدر ذاته.

واعتبر رئيس هيئة الشؤون المدنية التابعة للسلطة الفلسطينية والمختصة بالتواصل مع إسرائيل حسين الشبخ، إن القرار بمثابة "قرصنة وسرقة". وأضاف الشبخ في تغريدة له على حسابه على موقع تويتر "قرار قرصنة جديد، وسرقة لأموالنا مما يسمى محكمة الصلح الإسرائيلية، بحجز 450 مليون شيكل، تلبية لدعوى من قبل المستوطنين ضد السلطة".

وتابع "هذه القرارات تقربنا يوما من لحظة الحسم، وتنفيذ كامل لقرارات المجلسين الوطني والمركزي". في إشارة إلى قرارات سابقة قضت بإلغاء الاتفاقيات مع إسرائيل، ووقف كافة أشكال التنسيق معها.

صراع حدودي يهدد التناغم السوداني الإثيوبي

وأدت الخطوة الإثيوبية إلى استفزاز في صفوف الجيش السوداني بالمنطقة الحدودية، كما قام رئيس مجلس السيادة بزيارة إلى المنطقة في 9 أبريل الجاري برفقة رئيس هيئة الأركان الفريق أول محمد عثمان الحسين وقادة عسكريين آخرين في رسالة موجهة إلى أديس أبابا بأنهم لن يسمحوا بالتعدي على أراضيهم.

وفي خطوة بدت للتهدة قام رئيس هيئة الأركان الإثيوبي الفريق أول ركن آدم محمد برفقة عدد من كبار القادة العسكريين، بزيارة إلى الخرطوم أجرى خلالها محادثات مع البرهان وكبار

بولاية القضارف الحدودية مع إثيوبيا شرقي البلاد.

وقال البرهان، في مقابلة بثت على التلفزيون الرسمي، مساء السبت "هناك مشاكل قديمة، وقد رعاة مواشهم، ومزارعون فقدوا أراضيهم، وما كان من القوات المسلحة إلا حمايتهم، لأن الإثيوبيين فرضوا وجودهم في الأراضي". وكانت وسائل إعلام سودانية قد كشفت في بداية الشهر الجاري عن توغل الجيش الإثيوبي في منطقة شرق سندس بالشقفة الصغرى على مساحة تقدر بحوالي 55 ألف فدان وهي منطقة زراعية خصبة تعود إلى مزارعين سودانيين.

ويعد إعلان البرهان أول إقرار سوداني رسمي باحتلال قوات إثيوبية لأراضٍ زراعية تقع في منطقة الشقفة بولاية القضارف الحدودية مع إثيوبيا شرقي البلاد. وقال البرهان، في مقابلة بثت على التلفزيون الرسمي، مساء السبت "هناك مشاكل قديمة، وقد رعاة مواشهم، ومزارعون فقدوا أراضيهم، وما كان من القوات المسلحة إلا حمايتهم، لأن الإثيوبيين فرضوا وجودهم في الأراضي". وكانت وسائل إعلام سودانية قد كشفت في بداية الشهر الجاري عن توغل الجيش الإثيوبي في منطقة شرق سندس بالشقفة الصغرى على مساحة تقدر بحوالي 55 ألف فدان وهي منطقة زراعية خصبة تعود إلى مزارعين سودانيين.



البرهان يتهم إثيوبيا بالاستيلاء على أراضٍ سودانية